نائب الرئيس الأمريكي: حدود أوروبا يجب ألا يتم تغييرها بقوة السلاح

الأزمة الأوكرانية: روسيا تجدد معارضتها للانتخابات الرئاسية... وتدعو «لتطبيق خارطة الطريق»

عواصم - «وكالات»: قال نائب وزير الخارجية الروسي جريجوري كارسين امس إن الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها يوم الأحد في أوكرانيا ستعمق الانقسامات السياسية في الدولة ما لم تتوقف العمليات العسكرية وتطبق «خارطة طريق» لإنهاء الأزمة.

وتصريحات كارسين هي الأحدث من موسكو التي تلقي بظلال من الشك حول ما إذا كانت روسيا ستعتبر الانتخابات شرعية.

وفي تقرير بشأن محادثات بين كارسين والسفير البريطاني لدى روسيا تيم بارو أكدت وزارة الخارجية الروسية أهمية «خارطة الطريق» التي أعدتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والإصلاحات الدستورية في أعقاب اتفاق تم التوصل إليه خلال محادثات في جنيف.

وقالت الوزارة «بدون تطبيق هذه الاتفاقات والوقف الفوري للعمليات العسكرية من قبل وحدات الجيش (الأوكراني) في المناطق الجنوبية الشرقية فإن انتخابات 25 مايو لن تؤدي إلا لتفاقم الخلافات في الدولة.»

وخلال محادثات جنيف اتفقت الولايات المتحدة وروسيا وأوكرانيا والاتحاد الأوروبي على خطوات لتخفيف التوتر في أوكرانيا في أعقاب ضم روسيا لشبه جزيرة القرم واستيلاء مسلحين مؤيدين لروسيا على مبان في شرق أوكرانيا.

وقال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إن انتخابات الأحد قد تكون «خطوة في الاتجاه الصحيح» لكن مسؤولين آخرين أشاروا إلى أن موسكو قد لا تعترف بالنتيجة خاصة إذا واصلت كييف استخدام القوات المسلحة في شرق أوكرانيا.

الرئيس الروسي ونظيره الصيني

مسلحون انفصاليون في شرق أوكرانيا

ونشرت سلطات كييف المؤيدة للغرب والتي لا تعترف بها موسكو قوات من الجيش وقوات أمن في شرق البلاد في محاولة لإستعادة السيطرة على المباني التي احتلها الإنفصاليون المؤيدون لروسيا.

وقالت وزارة الخارجية الروسية إن هذه العمليات «تعرقل أي خطوات حقيقية لنزع فتيل الموقف».

وتطالب روسيا أيضا بإجراء إصلاحات دستورية في أوكرانيا لإعطاء المزيد من الحكم الذاتي للمناطق التي يتحدث سكانها بالروسية في شرق البلاد.

وبالامس دعا الرئيسان الروسي فلاديمير بوتين والصيني شي جين بينغ جميع الأقاليم والمكونات الاجتماعية والسياسية في أوكرانيا إلى بدء الحوار ووضع تصور للتطور الدستوري للبلاد مع ضمان حماية تامة لحقوق المواطنين.

وجاء في بيان مشترك صدر عن الرئيسين في ختام محادثاتهما بشنغهاي أمس «يعرب الطرفان عن قلقهما البالغ إزاء الأزمة السياسية الداخلية المستمرة في أوكرانيا».

بالمقابل ندد نائب الرئيس الاميركي جو بايدن مرة جديدة الثلاثاء في بوخارست بضم موسكو شبه جزيرة القرم مؤكدا ان «الحدود يجب الا تتغير بقوة السلاح».

وقال بايدن عند وصوله الى رومانيا في زيارة استغرقت 24 ساعة مخصصة للوضع في اوكرانيا قبل اقل من اسبوع على الانتخابات الرئاسية الحاسمة «ان حدود اوروبا يجب الا تتغير بقوة السلاح».

القوات الروسية تنسحب من قرب الحدود والجيش الأوكراني يواصل حملته العسكرية على انفصاليي الشرق

ميدانيا تراجعت القوات الروسية مسافة عشرة كلم على الاقل عن الحدود مع اوكرانيا كما اعلن مسؤول كبير في حرس الحدود الاوكراني.

وقال سيرغي استاخوف «يمكننا القول ان القوات الروسية اصبحت الان على مسافة 10 كلم على الاقل عن الحدود. وفي ما يتعلق بما يحصل بعد تلك المسافة، يجب سؤال الروس عن ذلك» موضحا ان طائرة استطلاع حلقت امس (الاثنين) فوق 820 كلم من الحدود.

من جانبه جدد الجيش الأوكراني فجر الامس قصفه المدفعي على مدينتي سلافيانسك وكراماتورسك اللتين تعتبران من المعاقل الرئيسة لانصار الفيدرالية في مقاطعة دونيتسك شرق أوكرانيا.

وأفاد المتحدث باسم لجان الدفاع الشعبي في سلافيانسك بسماع دوي انفجارات قوية في المدينة بسبب قذائف هاون يطلقها الجيش، مؤكدا ان القصف أدى إلى إصابة امرأة وتدمير عدد من المنازل السكنية في البلدات المحيطة بالمدينة.

كما ذكر المتحدث أن أفراد اللجان الشعبية تمكنوا من منع تحرك دبابات تابعة للجيش الأوكراني من مقاطعة خاركوف المجاورة باتجاه سلافيانسك وكراماتورسك.

وفي مقاطعة لوغانسك، يزداد عدد النازحين من المناطق الشمالية حيث تنتشر وحدات من الحرس الوطني الذي شكلته سلطات كييف مؤخرا من عناصر الميليشيات الموالية لها.

وأوضح مسؤولون محلون في مقاطعة لوغانسك انه تم نشر كتيبتين من الحرس الوطني مزودتين بأسلحة ثقيلة ومروحيات ومدرعات وأنظمة صاروخية محمولة.

ما اضطر نحو ألفي مواطن من سكان المناطق الشمالية لمقاطعة لوغانسك إلى مغادرة منازلهم والانتقال إلى جنوب المقاطعة أو إلى روسيا خوفا من الاعتقال أو عمليات النهب.

هذا ويجري الجيش الأوكراني والحرس الوطني ما تطلق عليه كييف «عملية مكافحة الإرهاب» ضد أنصار الفيدرالية بأوكرانيا في مقاطعتي دونيتسك ولوغانسك حيث سيطر المحتجون على عدد كبير من المباني الرسمية وبدأوا بتشكيل أجهزة إدارة خاصة بهم.

وفي 11 مايو نظم النشطاء المعارضون استفتاء في المقاطعتين أيدت الأغلبية الساحقة من المشاركين فيه قيام «جمهوريتي دونيتسك ولوغانسك الشعبيتين» المستقلتين عن كييف.

تتمات

طهران: زيارة

وتعكف اللجان الخاصة حاليا على اعداد الوثائق والاتفاقيات وفور انتهاء عملها سنقوم بالاعلان عن ذلك».

وذكرت ان «الحوار يمهد الارضية للتعاون والتطور، ونعتقد ان التواصل بمستوى رفيع بين الجانبين من شأنه ان يساعد على التعاون في مجالات جديدة بين البلدين».

ونوهت افخم بماضي العلاقات الجيدة التي تربط ايران والكويت، قائلة «لحسن الحظ فان هذه العلاقات مستمرة في مختلف المجالات، والتشاور قائم بين البلدين على اعلى المستويات».

واعربت المتحدثة باسم الخارجية الايرانية عن املها في ان تساهم هذه الزيارة بفتح آفاق جديدة في العلاقات والتعاون بين الجانبين، وتساعد على تعزيز التعاون والتنسيق الاقليمي بين دول المنطقة.

ومن المقرر ان يزور سمو امير البلاد ايران مطلع الشهر المقبل، على رأس وفد رفيع، يلتقي خلالها كبار المسؤولين الايرانيين، في مقدمتهم المرشد الاعلى للجمهورية الاسلامية الايرانية آية الله علي خامنئي والرئيس حسن روحاني. إلى ذلك يعلق المراقبون آمالا عريضة على الزيارة باتجاه تطوير العلاقات بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية عموما، خصوصا مع ترؤس سمو الأمير الدورة الحالية لمجلس التعاون الخليجي، وكذلك الدورة الحالية للقمة العربية، وهو ما يمكن أن يمهد لحل الكثير من المشكلات التي تعوق مسار العلاقات بين الجانبين.

المجلس للحكومة:

وأقر المجلس التمديد لعمل لجنة التحقيق في محطة الزور حتى نهاية دور الانعقاد المقبل، كما وافق على تمديد عمل لجنة الشباب والرياضة لمدة ثلاثة اشهر اخرى.

ولدى مناقشة تنويع مصادر الدخل، قال وزير المالية انس الصالح : إن العجز في الميزانية وحتميته ليس رؤية حكومية بل رؤية البنك الدولي وجهات اقتصادية متعددة، فنمو الانفاق يتزايد سنويا والتفاوت بين الانفاق والايراد سيؤدي الى العجز، والاجيال القادمة المقصود بها الكويتيون الذين سيأتون للحياة ولا يوجد نفط لهم، فالاحتياطي العام للدولة خاص بهم لتوفير الحياة الكريمة لهم، نمو الانفاق يتزايد بنسبة 20 % بينما الايرادات 16 %، والاحتياطات هي الرافد الثاني في حال نضوب النفط.

وأوضح وكيل وزارة المالية أن الايرادات النفطية تبلغ 91.8 % من اجمالي الايرادات العامة، بينما الايرادات غير النفطية 8.2 %، والانفاق العام للدولة يرتكز في الانفاق الجاري، ومعطيات الناتج المحلي الاجمالي لم تنجح الدولة حتى الآن في تنويع مداخل الايرادات، والاحتياط العام واحتياطي الاجيال القادمة يعد مصدر الامان الذي يرتكز عليه في المالية العامة في حال مواجهة اي عجز طارئ.

واعتبر النائب عبدالحميد دشتي أن الارقام التي عرضت تقول اننا رايحين الى الافلاس، والاحتياطات ستستنفد بعد عشر سنوات، وهل هذا يجيز لنا ان نناقش هذا الوضع بهذا البرود؟..ثقافة الدعم انتشرت عند الحكومة وعند عامة الكويتيين..في كل مرة يطلب مناقشة تنوع مصادر الدخل نرى شيئا مشابها من العرض والامنيات..التطلعات المستقبلية احلام وردية وفي الواقع العملي لايوجد شيء.

وذهب النائب عودة الرويعي إلى أن المشكلة مشكلة منهجية وطريقة الحكومة لم تتغير، والارقام التي عرضت خطيرة جدا.. نحن امام قضية سوف تؤدي الى كارثة في المستقبل القريب

وأوضح النائب جمال العمر أن ما عرضته الحكومة هزيل، وأن الحكومة الحالية لا تستطيع ادارة شؤون الكويت، للاسف فهي من تأتي بالرجل غير المناسب في المكان المناسب ..دول مفلسة ما عندها ايرادات لديها خطط اقتصادية جبارة، ونحن في الكويت لدينا فائض وليس لدينا ادارة ..حتى اذا استجوبنا وزير المالية وطاح سوف يأتي وزير مالية آخر بنفس الفلسفة والمنهجية .

وقال النائب عبد الله الطريجي :كنا نتمنى ان تحترم الحكومة عقولنا كنواب للامة، لا ان تأتي بعرض بعيد كل البعد عن الواقع، محذرا من ان «هيئة اسواق المال هي من تحارب الاقتصاد والمستثمرين، وسوف افضحهم وابين لكم انها تعين من تريده ..للاسف جميع الوظائف تتم في هيئة اسواق المال عن طريق الواسطات».

وأكد النائب عدنان عبدالصمد أن الكويت في السابق كانت مركزا ماليا ومركز انطلاق، ولدينا تجارب يمكن استثمارها لاعادة الكويت الى سابق عهدها، ويفترض تشجيع المشروعات الصغيرة للتخفيف على الباب الاول وليس بديلا عن الاعتماد على النفط.

ولفت النائب راكان النصف إلى أن هيئة الاستثمار مثبت بفشل ذريع في ادارة اصول الدولة، وهذا ما تبين لنا في الجلسة السرية الماضية، حتى ديوان المحاسبة لم يقم بدورة في مراقبة هيئة الاستثمار، من خلال ما عرضته الحكومة يتبين لنا انه خلال ٣ سنوات سوف نعاني من عجز.

من جهة أخرى أحال مجلس الامة في جلسته أمس الى الحكومة مشروع قانون بتعديل أحكام القانون رقم 47 لسنة 1993، في شأن الرعاية السكنية بعد الموافقة عليه في مداولتيه الاولى والثانية.

وجاءت نتيجة التصويت في المداولة الثانية للقانون بموافقة 38 عضوا، وامتناع عضو واحد من أصل الحضور البالغ عددهم 39 عضوا.

وقال رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية النائب فيصل الشايع خلال الجلسة ان «التعديل يعطي الفضلية للمنتج الوطني في المشاريع الحكومية بنسبة 10 في المئة بدلا من 5 في المئة .

كما وافق المجلس على تشكيل لجنة تحقيق بشأن تجاوزات شابت عملية توزيع حيازات زراعية بمنطقة الوفرة، وأي تجاوزات أخرى، مع التقيد بما جاء في القرار الذي أصدره وزير النفط ووزير الدولة لشؤون مجلس الامة الدكتور علي العمير بتاريخ 16 مارس الماضي الى حين انتهاء لجنة التحقيق من اعمالها، ووافق المجلس كذلك على احالة تقرير ديوان المحاسبة بشأن المخالفات الجسيمة التي شابت مشروع انشاء المجلس الاولمبي، الى الحكومة لتصحيح المخالفات القانونية والمالية والادارية التي كشف عنها التقرير، ومحاسبة المسؤولين عنها، وموافاة مجلس الامة بهذا الشأن وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخه. وكلف المجلس ديوان المحاسبة فحص علاقة الشركة الكويتية للاستثمار بشركة (ادفانتج) والخسائر المترتبة عن ذلك.

وأقر المجلس التمديد لعمل لجنة التحقيق في محطة الزور حتى نهاية دور الانعقاد المقبل كما وافق على تمديد عمل لجنة الشباب والرياضة لمدة ثلاثة أشهر أخرى. جاء ذلك ضمن مناقشته للرسائل الواردة، في وقت قال النائب فيصل الشايع إنه في شهر نوفمبر ستحل كل الأندية إذا لم تقر التعديلات، مقترحا على زميله عبدالله الطريجي أن يتقدم بالتعديلات باسم اللجنة.

وأضاف أن رئيس الاتحاد يعاند لأنه يعتمد على اجتماع الجمعية العمومية في 2007، وأخذ منها ما أخذ ووضع الأسس على كيفه، في حين يفترض أن يمثل كل ناد عضو.

وقال الشايع: إذا المسألة عناد فلن نتطور الرياضة.

وافق المجلس على التعديل على قانون الرعاية السكنية، فيما يخص القرض الإسكاني، والذي يعطي الفضلية للمنتج الوطني حتى نسبة 10 في المئة على القانون، وذلك في المداولتين الأولى والاثانية بأغلبية 35 عضوا، وامتناع نائبين .. وأحال القانون على الحكومة.

وأقر المجلس تمديد عمل لجنة التحقيق في عقد الزور حتى بداية دور الانعقاد المقبل، ولجنة الشباب والرياضة 3 شهور، كما أحال تقرير ديوان المحاسبة بشأن المجلس الأولمبي إلى الحكومة لتصحيح المخالفات .

ووافق مجلس الأمة أيضا على تكليف اللجنة التشريعية التحقيق في شكوى أعضاء مستقيلين من جمعية الشفافية بإتهامها تشويه صورة الكويت بالخارج، كما وافق المجلس على تكليف ديوان المحاسبة بالتحقيق في علاقة الشركة الكويتية للاستثمار بشركة ادفانتج.

وقال النائب يوسف الزلزلة إن فراغ الشباب هو أحد أسباب الازدحام المروري بالبلاد، فيما أكد النائب صالح عاشور إن تطوير الرياضة مهم للشباب وضمان مستقبلهم.

ورأى عاشور أن الوضع الانتخابي الحالي للأندية يجعلها حكرا على أناس بعينهم ويجب أن نغير قوانين انتخابات الأندية، مشددا على ضرورة أن تتحمل الحكومة المسؤولية السياسية عن تطوير الرياضة بالبلاد، فيما طالب بالانتقال إلى الاحتراف الكلي وتبني الاتحادات الرياضية للألعاب الفردية

من ناحيته، قال النائب عبد الله النيمي إنه يجب استمرار لجنة الشباب والرياضة البرلمانية في عملها على امتداد أدوار الانعقاد لحفظ شبابنا من التسكع، ووصف الرياضة الكويتية بـ«شللية وفساد» والحكومة عاجزة عن مواجهة الفوضى!

واعتبر النائب عبدالله الطريجي أن هناك تضاربا في الأقاويل عن شرعية اتحاد كرة القدم الحالي، وطلبنا من الوزير توضيح الأمر بالاستعانة بالفتوى والتشريع.

أول غيث

جاسم محمد حسن ، اما في الدائرة الثالثة فترشح كل من جاسم صالح الجدي وطاهر علي الفيلكاوي وعبدالله اسماعيل الانصاري وعبدالله يوسف المعيوف وعماد محمد الزامل ومحمد عبدالرحمن العتيبي ونبيل ناصر البشر ، وترشح في الدائرة الرابعة كل من توفيق محمد الجعفر وعمش فهاد الشمري ومطلق محمد المعصب ويوسف مجرش الرشيدي .

الوقيان: توزيع

وبيت حكومي وشقة مبينا انها ستسعى الى المحافظة على نفس العدد كل عام ان لم يكن اكثر.

وقال الوقيان في تصريح لـ «كونا» اليوم ان لدى المؤسسة ثلاثة بدائل سكنية هي القسائم والبيوت والشقق مبينا ان جميع القسائم لا تقل مساحتها عن 400 متر مربع ومساحة البناء فيها تكون ما بين 420 و 480 مترا.

واشار الى انه من بين توزيعات هذا العام هناك 2201 بيت في مدينة صباح الاحمد و 1475 بيتا و 70 شقة في مدينة جابر الاحمد موضحا ان المؤسسة اتخذت نظاما جديدا للشقق اذ تتكون العمارة الواحدة من خمسة ادوار في كل دور شقة واحدة تبلغ مساحتها 400 متر مربع ولكل منها اربعة مواقف للسيارات.

وذكر ان التوزيعات تشمل ايضا شمال غرب الصليبيخات بواقع 396 بيتا و 310 شقق الى جانب 2426 قسيمة في التوسعة المقررة في منطقة الوفرة و171 قسمة في منطقة ابوحليفة و133 قسيمة في منطقة الصباحية اضافة الى مشروع غرب مدينة عبدالله المبارك والذي يضم 5196 قسيمة.

العلي: مشروع

التعاون لدول الخليج العربية، في غضون اشهر قليلة.

وشدد اللواء العلي في تصريح لـ «كونا» امس، على هامش الاجتماع الـ 31 للمدراء العامين للمرور بدول مجلس التعاون ، على اهمية الربط في توفير الجهد خلال تبادل المعاملات الخاصة بالمخالفات المرورية اضافة الى سرعة التحصيل وضمان عدم تقادم المخالفات.

واشاد بجهود القائمين على الشأن المروري في دولة الامارات العربية المتحدة في التكفل بالمشروع ، مضيفا انه تم تشكيل لجنة من القانونيين والمختصين في ادارات مرور دول التعاون للربط الفني.

واشار الى ان مشروع الربط سيجري تدشينه غدا الخميس المقبل بداية بين دولة الامارات ومملكة البحرين على ان تلحقهما سائر دول مجلس التعاون في وقت لاحق مؤكدا على ان «كل الامور الفنية والقانونية المتعلقة بالمشروع جاهزة».

يذكر ان اللواء العلي يترأس الدورة الحالية لاجتماع للمدراء العامين للمرور بدول مجلس التعاون.

مقتل طالب

الأمنية من سيارة مسرعة ولاذوا بالفرار.

وقال المقدم تامر الصغير، مسؤول مركز الإعلام الأمني في وزارة الداخلية، لـ«بي بي سي» إن «حوالي 250 طالباً من نزلاء المدينة الجامعية لجامعة الأزهر خرجوا بتظاهرة وحاولوا قطع الطرق والإعتداء على المواطنين وعدد من المحلات الكائنة بمحيط الجامعة وإلقاء المولوتوف والألعاب النارية على قوات الشرطة».

وأضاف الصغير «أن قوات الأمن المركزي تعاملت مع التظاهرة لحماية المواطنين»، مشيراً إلى أنها فوجئت بإطلاق نار من داخل سيارة يستقلها ثلاثة أشخاص، ثم لاذت بالفرار، مما أسفر ذلك عن وفاة ثلاثة مجندين وإصابة ضابط وثمانية مجندين آخرين بطلقات نارية».

ونقلت وكالة أنباء الشرق الأوسط عن وزير الداخلية اللواء محمد إبراهيم تعليقا على الهجوم «مثل تلك العمليات الجبانة لن تزيد رجال الشرطة إلا إصراراً وعزيمة لاستكمال مسيرتهم الناجحة في مكافحة قوى الإرهاب الأسود».

وقال المتحدث باسم وزارة الداخلية هاني عبد اللطيف في تصريحات تلفزيونية إن هجوم المنزل الطلابي وقع بينما كانت قوات الأمن تشتبك مع نحو 250 من الطلاب المقيمين في المنزل.

من جهة أخرى قتل طالب وأصيب آخر خلال اشتباكات وقعت بين مؤيدين لجماعة الإخوان المسلمين وقوات الشرطة المصرية أمام البوابة الرئيسية لجامعة القاهرة جنوب غربي العاصمة، بحسب ما ذكرته وكالة أنباء الشرق الأوسط الرسمية.

وأطلقت قوات الشرطة قنابل الغاز لتفريق المتظاهرين مما أدى إلى تراجعهم إلى داخل أسوار الجامعة.

واندلعت الثلاثاء أيضا مصادمات مماثلة أمام جامعة الإسكندرية شمال غربي البلاد.

وانطلقت مظاهرة من أمام كلية الهندسة بالجامعة، واستخدمت قوات الشرطة قنابل الغاز المسيل للدموع لفض المتظاهرين، الذين كانوا يهتفون هتافات معادية للشرطة والجيش، مطالبين بمقاطعة الانتخابات الرئاسية المقررة أواخر الشهر الجاري.

وندد الطلاب بحكم صادر الاثنين على أحد زملائهم بالسجن عشر سنوات في القضية المعروفة إعلاميا بقضية «إلقاء الأطفال من أعلى أحد العقارات» في منطقة سيدي جابر، في غمار احتجاجات نشبت بعد عزل الرئيس المصري السابق محمد مرسي في الثالث من يوليو/ تموز الماضي، في غضون ذلك وقضت محكمة في الإسكندرية بتأييد حكم صادر بحبس الناشطة ماهينور المصري لمدة عامين وتغريمها 50 ألف جنيه، أي نحو 7 آلاف دولار أمريكي، لإدانتها بانتهاك قانون التظاهر، والتعدي على قوات الأمن.

حفتر: سنطهر

قلقون جداً إزاء أعمال العنف التي وقعت نهاية الأسبوع في طرابلس وبنغازي»، ودعت كل الأطراف إلى «الامتناع عن اللجوء إلى العنف». وأضافت «لم نتخذ أي قرارات حول إخراج طاقمنا من ليبيا».

وتابعت بساكي أن الرئيس الأمريكي باراك أوباما ووزير الخارجية جون كيري على اطلاع على الوضع وأن «سلامة وأمن الرعايا وطواقم الأميركيين في الخارج أهم أولوياتنا». وأضافت إن «الوضع على الأرض يمكن أن يتغير بسرعة وسنواصل تقييمه وتحديث موقفنا كيفما تقتضي الحاجة».

يذكر أن الولايات المتحدة تراقب الوضع عن كثب في ليبيا منذ مقتل السفير كريس ستيفنز وثلاثة أميركيين آخرين في هجوم في 2012 على القنصلية الأميركية في بنغازي. وقد أدى الحادث في حينه، إلى إغلاق القنصلية التي تعرضت لأضرار شديدة نتيجة حريق وتم تخفيض الطاقم الدبلوماسي في طرابلس إلى أدنى مستوى.

ووصلت السفيرة الجديدة ديبرا جونز إلى ليبيا في أواسط 2013 وكتبت في تغريدة الاثنين أنها «في إجازة عائلية وتراقب الوضع في ليبيا بقلق وتصلي من أجل التوصل إلى حلول دائمة».

في المقابل، أكد مسؤول في وزارة الخارجية الأميركية أن السفيرة غادرت قبل أحداث نهاية الأسبوع، وأن السفارة تعمل «بشكل طبيعي» ولم يصدر أي أمر بالرحيل للدبلوماسيين.

من جهة أخرى أشار القائد السابق للقوات البرية في الجيش الليبي اللواء خليفة حفتر إلى أنه «كان يخطط منذ أكثر من عامين لبدء «عملية الكرامة» التي تشنها قوات عسكرية موالية له منذ يوم الجمعة الماضي، ضد مواقع الجماعات الإسلامية المسلحة في مدينة بنغازي شرق ليبيا، وانتقلت إلى العاصمة طرابلس»، لافتا إلى أنه «تنقل بين عدة مدن ليبية على مدى عامين، لتجهيز هذه القوات التي تدين له بالولاء».

وفي حديث صحافي أشار إلى أنه «جرى اعتقال نحو 40 شخصاً من عدة جنسيات مختلفة، كانوا يقاتلون إلى جانب المتطرفين ضد قواته في المعارك الأخيرة التي شهدتها مدينة بنغازي، التي تعد عاصمة الانتفاضة الشعبية، التي شارك فيها عام 2011، وانتهت بإسقاط نظام العقيد الراحل معمر القذافي، ومقتله بدعم من حلف شمال الأطلسي «الناتو».

كما أكد حفتر أن «الهدف من عملية الكرامة التي تشنها قواته تطهير ليبيا من المتطرفين وجماعة الإخوان المسلمين»، متوعداً بـ«تقديم كبار مسؤولي البرلمان والحكومة وجماعة الإخوان للمحاكمة في حال اعتقالهم بتهمة ارتكاب جرائم ضد الشعب الليبي خلال فترة توليهم السلطة»، لافتا إلى أنه «يتمتع بتأييد قطاعات كبيرة في الجيش الليبي»، معتبراً أن «الطريقة التي قاد بها المؤتمر الوطني، الذي يعد أعلى سلطة سياسية ودستورية في البلاد، الأمور في البلاد، أخيراً، أدت إلى دخولها في نفق مظلم»، مشدداً على أن «تطهير ليبيا من الظلاميين والتكفيريين واجب وطني».

في غضون ذلك تسرّب فيديو خطير لونيس بوخمادة، قائد عام القوات الخاصة الليبية المعروفة بـ«الصاعقة»، سُجّل قبل ثلاثة بيانه المثلفز الذي أعلن فيه انضمام قواته لمعركة «الكرامة» ضد المجموعات المسلحة المتشددة في ليبيا. وكان خمادة قد قرأ بيان، السبت، يُعلن فيه وقوف قوات الصاعقة مع المعركة التي يقودها الجيش الليبي بقيادة اللواء خليفة حفتر.

وقبل هذا المؤتمر الصحافي، أشار بوخمادة إلى وجود مقاتلين أجانب في ليبيا، خاصة من الجنسيات التونسية والجزائرية والمالية والأفغانية وغيرها. وفي هذا السياق قال: «نعلن من هذه اللحظة أننا مستعدون للقصاص منهم.. نحن لسنا ضد الليبيين. الثوار الحقيقيون هم أولادنا، قاتلنا معهم في الجبهات نفسها».

وتابع: «نعرف الثوار الحقيقيين الأصليين الوطنيين الذين لديهم حرص على ليبيا»، كما أوضح أن قوات الصاعقة لا تعدّ لقيام حكم معين في ليبيا.

وشدد على أن قوات الصاعقة «يد واحدة»، وهي تدعم اللواء خليفة حفتر الذي «أعلن عملية تطهير مدينة بنغازي وأطلق عليها اسم معركة الكرامة»، مضيفاً أن «الصاعقة هم أهل الكرامة».